

مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 10 من جدول الأعمال

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في الصومال

تقرير الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال\*

موجز

يُقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ويغطي الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال، إيشا ديفان، بزيارة رسمية إلى البلد في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2022، وزيارتين استشاريتين إلى نيروبي في الفترة من 29 إلى 30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 ومن 3 إلى 7 نيسان/أبريل 2022، حيث اجتمعت بالعديد من الجهات الفاعلة العاملة في الصومال أو بشأنه.

وأجرت الخبيرة المستقلة مشاورات مستفيضة مع كبار ممثلي الحكومة، بمن فيهم الممثل الدائم لجمهورية الصومال الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف، والوزراء المسؤولون عن تنمية المرأة وحقوق الإنسان، والعدالة، والبيئة. واجتمعت أيضاً ب ممثلي وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والمنظمات الحكومية الدولية الإقليمية، وتشاورت على نطاق واسع مع المجتمع المدني، وبصورة مباشرة مع المجتمعات المهمشة والأقليات.

وتقدم الخبيرة المستقلة في هذا التقرير معلومات محدثة عن التقدم الذي أحرزته السلطات الصومالية حتى الآن بشأن المقاييس السبعة الرئيسية المذكورة في تقريرها السابق، استناداً إلى التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية في البلد<sup>(1)</sup>.

\* أتفق على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة الجهة المقدّمة.



## أولاً- مقدمة

- 1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/48 المؤرخ 11 تشرين الأول/أكتوبر 2021، الذي مدد فيه المجلس ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان في الصومال لمدة سنة واحدة، وطلب إليها أن تقدم تقريراً إلى المجلس في دورته الحادية والخمسين وإلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والسبعين.
- 2- ويغطي هذا التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2021 إلى 30 حزيران/يونيه 2022. وهو يركز على تقييم حالة حقوق الإنسان في البلد في ضوء المقاييس المرجعية للتقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان. وينبغي قراءته بالاقتران مع التقرير السابق للخبيرة المستقلة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين<sup>(2)</sup>.
- 3- وقد أطلعت حكومة الصومال على التقرير وفقاً للإجراءات المتبعة.
- 4- وترحب الخبيرة المستقلة تفاعل حكومة الصومال البناء مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، ولا سيما مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والأربعين. وفي تلك الدورة، انتخب الممثل الدائم لجمهورية الصومال الاتحادية لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف للعمل كواحد من أربعة نواب للرئيس في مكتب المجلس، ممثلاً لمجموعة الدول الأفريقية للفترة من 7 حزيران/يونيه 2021 حتى نهاية ذلك العام<sup>(3)</sup>؛ واعتمد المجلس تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل للصومال في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2021<sup>(4)</sup>. وترحب الخبيرة المستقلة أيضاً بتعاون الحكومة مع هيئات المعاهدات، ولا سيما لجنة حقوق الطفل في دورتها التسعين المعقودة في 10 أيار/مايو 2022.

## ثانياً- أنشطة الخبيرة المستقلة

### ألف- الزيارة القطرية

- 5- قامت الخبيرة المستقلة بزيارة رسمية إلى الصومال في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 2 نيسان/أبريل 2022، ركزت على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد زارت العاصمة مقديشو وقامت ببعثة ميدانية إلى بيدوا في ولاية جنوب غرب الصومال، حيث اجتمعت بممثلي الحكومة، بمن فيهم وزيرة المرأة وتنمية حقوق الإنسان، ووزير العدل، ووزير البيئة، وأعضاء البرلمان، من أجل الحصول على آرائهم ووجهات نظرهم بشأن الحالة الراهنة للأمن والجفاف، والحق في حرية التعبير، والرعاية الصحية، والانتخابات، وتمثيل المرأة، والمصالحة وعملية السلام، والسبل البديلة لتسوية المنازعات، وقضايا الإعاقة والأقليات، والعقبات الرئيسية التي تواجه النساء والأطفال.
- 6- وعقدت الخبيرة المستقلة اجتماعات أيضاً مع ممثلي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، ووكالات الأمم المتحدة. وأجرت مشاورات مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، والصحفيين الذين ناقشت معهم التقدم المحرز على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإنسانية.

(2) A/HRC/48/80.

(3) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/bureau-15th-cycle>.

(4) A/HRC/48/11.

7- وتعرب الخبيرة المستقلة عن تقديرها لحكومة الصومال لما قدمته من مساعدة وتعاون ممتازين لدى التحضير للزيارة وفي أثنائها، وللمسؤولين الحكوميين الذين التقت بهم. وتود الخبيرة المستقلة أيضاً أن تشكر الممثل الخاص للأمين العام للصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، ونائب الممثل الخاص للأمين العام، والمنسق المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية، وفريق حقوق الإنسان والحماية التابع للبعثة، على الحوار المفتوح والصريح، وتيسير زيارتها.

## باء - المشاورات

- 8- في يومي 29 و30 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أجرت الخبيرة المستقلة مشاورات أولية في نيروبي مع العديد من أصحاب المصلحة ذوي الصلة بولايتها، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وأعضاء السلك الدبلوماسي، وممثلو المجتمع المدني والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة. وفي يومي 2 و3 كانون الأول/ديسمبر 2021، التقت الخبيرة المستقلة بممثلي المجتمع المدني في كمبالا.
- 9- وعقدت الخبيرة المستقلة جولة مشاورات ثانية في نيروبي مع أعضاء السلك الدبلوماسي وممثلي المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية، في الفترة من 3 إلى 7 نيسان/أبريل 2022.
- 10- وكان الغرض من المشاورات توسيع نطاق فهم الخبيرة المستقلة لحالة حقوق الإنسان في الصومال، واستكشاف الكيفية التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يدعم الصومال في تنفيذ مجموعة المقاييس المرجعية والمؤشرات المقترحة في تقريرها من أجل تحسين حالة حقوق الإنسان، وبناء تحالفات استراتيجية مع أصحاب المصلحة الدوليين الرئيسيين بغية تقديم مساعدة تقنية أكثر فعالية إلى الصومال في ميدان حقوق الإنسان.

## جيم - الأنشطة الأخرى

- 11- تلقت الخبيرة المستقلة، في سياق الاضطلاع بولايتها، معلومات من مصادر متنوعة، بما في ذلك حكومة الصومال، والمجتمع المدني والمؤسسات، ووكالات الأمم المتحدة. واستناداً إلى المعلومات الواردة، أصدرت الخبيرة المستقلة والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً تقريرين مشتركين، في يومي 2 و4 آب/أغسطس 2022، بشأن حالات إعدام مزعومة خارج نطاق القضاء، والاستخدام المفرط للقوة من جانب أفراد الأمن أثناء توجيه حركة المرور<sup>(5)</sup>، بهدف الدخول في حوار مع الحكومة.
- 12- وحضرت الخبيرة المستقلة أيضاً الاجتماعين السنويين السابع والعشرين والثامن والعشرين المعقودين في جنيف للمكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في الفترة من 31 آب/أغسطس إلى 3 أيلول/سبتمبر 2021 ومن 6 إلى 10 حزيران/يونيه 2022. وكانت الاجتماعات بمثابة منتدى للحوار، ولزيادة فهم أساليب عمل المكلفين بولايات والمساعدة فيما يتعلق بإيجاد حلول للمشاكل التي تؤثر عليهم.
- 13- وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، قدمت الخبيرة المستقلة تقريرها عن حالة حقوق الإنسان في الصومال خلال الدورة الثامنة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، وشاركت افتراضياً في حدث جانبي نظم في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2021 على هامش دورة المجلس، بعنوان "كيف تضر المؤسسات المنهارة والقوانين التي عفا عليها الزمن بحريات الإعلام في الصومال". وفي 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ألقت الخبيرة المستقلة كلمة أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، في نيويورك.
- 14- وفي 17 شباط/فبراير 2022، ألقت الخبيرة المستقلة محاضرة عن النظام الأفريقي لحقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على الحالة في الصومال، في جامعة كالغاري في كندا.

(5) انظر التقريرين SOM 2022/2 وSOM 3/2022، على الرابط <https://spcommreports.ohchr.org/Tmsearch/TMDocuments>.

## ثالثاً - التطورات الأخيرة في البلد

15- تلاحظ الخبيرة المستقلة بعض التطورات الإيجابية، لكنها لا تزال تشعر بالقلق إزاء قضايا السلام والأمن والتحديات الإنسانية في البلد.

### ألف - التطورات السياسية

16- بعد أشهر من التأخير، انتخب البرلمان الاتحادي الصومالي حسن شيخ محمود رئيساً جديداً بأغلبية كبيرة في 15 أيار/مايو 2022، ليحل محل الرئيس المنتهية ولايته، محمد عبد الله محمد<sup>(6)</sup>. وبينما ترحب الخبيرة المستقلة بإتمام العملية الانتخابية بنجاح وبالاتصال السلمي للسلطة، فإنها تعرب عن قلقها لعدم إجراء الانتخابات وفقاً لمبدأ صوت واحد لكل شخص، على النحو المنصوص عليه في الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية<sup>(7)</sup>.

17- وترحب الخبيرة المستقلة بانتخاب أول نائبة لرئيس مجلس النواب (مجلس الشعب) في البرلمان الاتحادي الصومالي، في 28 نيسان/أبريل 2022<sup>(8)</sup>. وعلى الرغم من انتخاب سيدات لشغل 54 مقعداً من أصل 275 مقعداً في مجلس الشعب، أي ما يعادل 20 في المائة من المقاعد<sup>(9)</sup>، فإن الخبيرة المستقلة تأسف لعدم الوفاء بالحصة الدنيا لتمثيل المرأة البالغة 30 في المائة.

18- وترحب الخبيرة المستقلة أيضاً بقيام الأعضاء المنتخبين حديثاً في مجلس النواب ومجلس الشيوخ في البرلمان الاتحادي الصومالي بأداء اليمين الدستورية في 15 نيسان/أبريل 2022، وتطلع إلى تعيين حكومة جديدة.

19- وتعرب عن أسفها لقرار حكومة الصومال إعلان نائب الممثل الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي في الصومال، سيمون مولونغو، شخصاً غير مرغوب فيه، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

### باء - الحالة الأمنية

20- لا تزال الحالة الأمنية مقلقة في الصومال، مع تكرار وقوع هجمات مميتة ضد المدنيين، ولا سيما من جانب حركة الشباب وغيرها من الجماعات المسلحة، على الرغم من وجود قوات الأمن الصومالية والقوات الدولية. ووفقاً لتقرير الأمين العام الذي يغطي الوضع في الصومال بين 1 شباط/فبراير و6 أيار/مايو 2022، تم تسجيل 236 حادثاً أمنياً في البلد، وكانت حركة الشباب هي الجاني الرئيسي فيها<sup>(10)</sup>.

21- وفي 23 آذار/مارس 2022، تسلل مسلحو حركة الشباب إلى مطار عدن آدي الدولي في مقديشو وهاجموا مجمع "سيفلين غلوبال"، مما أسفر عن سقوط ستة أشخاص على الأقل، من بينهم خمسة أجانب وضابط شرطة صومالي. وفي اليوم نفسه، شنت حركة الشباب هجوماً مميتاً استهدف قاعدة "لاما غالاي" العسكرية في بلدة بلدوين على بعد حوالي 300 كيلومتر شمال مقديشو. وسجلت مجموعة حقوق الإنسان والحماية التابعة لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ما مجموعه 156 ضحية - 48 قتيلاً و108 جرحى، بمن فيهم عضوة في البرلمان.

(6) انظر الرابط <https://edition.cnn.com/2022/05/16/africa/somalia-elects-new-president-intl/index.html>.

(7) المادة 42(2)(ز) من الدستور المؤقت لجمهورية الصومال الاتحادية، المعتمد في 1 آب/أغسطس 2012.

(8) انظر الرابط <https://somaliguadian.com/news/somalia-news/somalia-parliament-elects-first-woman-as-deputy-speaker/>.

(9) الوثيقة S/2022/392، الفقرة 2.

(10) المرجع نفسه، الفقرة 13.

- 22- وفي 16 أيار/مايو 2022، وقع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية أمراً بجزر إعادة نشر قوات أمريكية في الصومال لدعم جهود الحكومة الرامية إلى التصدي لحركة الشباب.
- 23- وفي حين ترحب الخبرة المستقلة بإنشاء بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في الصومال مؤخراً للمساعدة في حماية المدنيين والتصدي لحركة الشباب، لمدة سنة واحدة<sup>(11)</sup>، فإنها تدعو كيانات الأمم المتحدة إلى مواصلة تقديم الدعم إلى البعثة وقوات الأمن الصومالية، امتثالاً لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة لها.

## جيم - الحالة الإنسانية

- 24- لا يزال الوضع الإنساني في الصومال مزمياً ومعقداً للغاية، بسبب الأثر المدمر للنزاع وانعدام الأمن والفيضانات والجفاف وانتشار الجراد الصحراوي وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وفي أعقاب فشل أربعة مواسم أمطار متتالية، يعاني ما يقدر بنحو 7,1 مليون شخص، أي 45 في المائة من مجموع السكان، من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وللمرة الأولى منذ عام 2017، أكد التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وجود جيوب من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5) تؤثر على أكثر من 213 000 شخص<sup>(12)</sup>.
- 25- ويساور الخبرة المستقلة قلق عميق إزاء تزايد أعداد المشردين داخلياً بسبب الجفاف والنزاع. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ارتفع عدد الأشخاص المتضررين من الجفاف من 4,9 مليون شخص في آذار/مارس 2022 إلى 7 ملايين شخص على الأقل في تموز/يوليه 2022، منهم حوالي 918 000 نازح بحاجة ماسة إلى المأوى والغذاء والماء وخدمات الرعاية الصحية<sup>(13)</sup>. وفي الأسبوع الأول من حزيران/يونيه 2022، وصل حوالي 29 058 من المشردين الجدد إلى مقديشو بسبب تفاقم حالة الجفاف<sup>(14)</sup>.
- 26- وحتى كانون الأول/ديسمبر 2021، كان هناك حوالي 3 400 موقعاً مسجلاً للمشردين داخلياً في جميع أنحاء الصومال، 85 في المائة منها مستوطنات غير رسمية على أراض خاصة وحوالي 90 في المائة منها في مناطق حضرية<sup>(15)</sup>. وعادة ما تجري عمليات إخلاء قسري لمواقع المشردين داخلياً. وفي الفترة ما بين كانون الثاني/يناير ونيسان/أبريل 2022، وردت معلومات عن إخلاء حوالي 38 200 شخص بصورة قسرية من مستوطنات المشردين داخلياً في مقاطعات داينيل وكاهدا وهليوا<sup>(16)</sup>. ويساور الخبرة المستقلة القلق لأن عمليات الإخلاء هذه تؤثر على الفقراء، وهم الأكثر ضعفاً، مما يزيد من الضغوط عليهم ويحد من قدرتهم على الاندماج في الهياكل الاجتماعية.
- 27- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدى تفاقم الجفاف الذي تسبب فيه تغير المناخ والنزاع المستمر إلى زيادة معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية. ووفقاً لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)،

(11) قرار مجلس الأمن 2628(2022).

(12) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "تكلفة التقاعس عن العمل"، تموز/يوليه 2022، الصفحة 2، متاح على الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-cost-inaction-july-2022>.

(13) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: تقرير رقم 6 عن حالة الجفاف"، 20 نيسان/أبريل 2022، متاح على الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-drought-situation-report-no6-20-april-2022>.

(14) المديرية العامة للعمليات الأوروبية للحماية المدنية والمعونة الإنسانية، الأخبار اليومية، "الصومال - الجفاف الشديد والتشرد"، 15 حزيران/يونيه 2022، متاح على الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/somalia-extreme-drought-and-displacement-dg-echo-un-ocha-unhcr-ingos-echo-daily-flash-15-june-2022>.

(15) انظر الرابط [https://data.unhcr.org/en/situations/cccm\\_somalia](https://data.unhcr.org/en/situations/cccm_somalia).

(16) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: خطة التصدي للجفاف ودرء المجاعة"، أيار/مايو - كانون الأول/ديسمبر 2022، صفحة 10.

يتعرض الأطفال لأسوأ آثار الجفاف، حيث يواجه 400 000 منهم خطر سوء التغذية الحاد<sup>(17)</sup>. ومنذ كانون الثاني/يناير 2022، أُبلغ عن حوالي 2 300 حالة سوء تغذية، بما في ذلك 11 حالة وفاة، في مقاطعات بيدوا وأفغوي وماركا في ولاية جنوب غرب الصومال<sup>(18)</sup>.

28- وفي 1 شباط/فبراير 2022، حذرت خمسون منظمة غير حكومية من تفاقم الأزمة الإنسانية في الصومال ودعت جميع المانحين إلى تمويل النداء الإنساني الحالي على وجه السرعة<sup>(19)</sup>. وفي أعقاب هذا التحذير، أصدرت أربع وكالات تابعة للأمم المتحدة نداءً مشتركاً في 12 نيسان/أبريل 2022 استجابة لحالة الجفاف الطارئة تدعو إلى توفير تمويل فوري للمتكمين من زيادة المساعدات المنقذة للحياة في الصومال<sup>(20)</sup>. وتم حتى الآن الوفاء بمبلغ 621 مليون دولار من إجمالي التمويل المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 الذي تبلغ تكلفته 1,46 مليار دولار<sup>(21)</sup>. وفي حين ترحب الخبيرة المستقلة بقرار البنك الدولي الموافقة على تمويل المساعدة الإنمائية الدولية بقيمة 143 مليون دولار<sup>(22)</sup>، والتزام وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة بتقديم 476 مليون دولار إضافية لتمويل الاحتياجات الإنسانية للصومال<sup>(23)</sup>، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى مضاعفة جهوده على وجه السرعة لدعم الصومال.

29- وتضاعف القيود التي تفرضها حركة الشباب على المساعدات الإنسانية من العواقب الوخيمة للجفاف المستمر. ومع ذلك، تراجع عدد الحوادث المسجلة لمنع وصول المساعدات الإنسانية بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس 2022<sup>(24)</sup>، وربما يعزى ذلك إلى التشديد الأمني من جانب الحكومة وتفاذي الشركاء للتعرض للمخاطر خلال فترة الانتخابات. وتهيب الخبيرة المستقلة بالحكومة أن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لضمان سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة العاملين في المجال الإنساني التابعين للوكالات المتخصصة، وجميع الموظفين الآخرين المشاركين في أنشطة الإغاثة الإنسانية، وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية بأمان وكفاءة.

(17) انظر الرابط <https://www.voanews.com/a/drought-related-malnutrition-kills-at-least-500-in-somalia-6646407.html>

(18) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: خطة التصدي للجفاف ومنع المجاعة"، أيار/مايو - كانون الأول/ديسمبر 2022، الصفحة 11.

(19) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/joint-statement-donor-community-ngos-call-upon-donors-urgently-fund-somalia-drought>

(20) انظر الرابط <https://www.wfp.org/news/joint-fao-ocha-unicef-wfp-press-release-drought-emergency-somalia>

(21) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: لمحة عامة عن تمويل التصدي للجفاف"، 14 تموز/يوليه 2022.

(22) انظر الرابط <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/06/22/world-bank-to-support-somalia-s-drought-response-through-cash-transfers-to-500-000-households>

(23) بيان صحفي صادر عن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، "الولايات المتحدة تقدم 476 مليون دولار من المساعدات الغذائية والإنسانية والإنمائية العاجلة لشعب الصومال في خضم أسوأ موجة جفاف على الإطلاق ومجاعة تلوح في الأفق"، 24 تموز/يوليه 2022، متاح على الرابط <https://www.usaid.gov/news-information/press-releases/jul-24-2022-united-states-provides-476-million-urgent-development-assistance-somalia>

(24) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: نظرة عامة على وصول المساعدات الإنسانية - الربع الأول (كانون الثاني/يناير - آذار/مارس 2022)"، 17 تموز/يوليو 2022.

## رابعاً - تقييم حالة حقوق الإنسان في ضوء مقاييس التقدم المحرز في تحسين حالة حقوق الإنسان في البلد

30- خلال الفترة قيد الاستعراض، واصلت الخبرة المستقلة رصد التقدم في تحقيق المقاييس السبعة لتحسن حالة حقوق الإنسان والمؤشرات ذات الصلة المبينة في تقريرها السابق<sup>(25)</sup>. وتمثل هذه المقاييس الحد الأدنى من معايير حقوق الإنسان المطلوبة لمعالجة شواغل حقوق الإنسان التي حددتها.

31- وفي حين استمر الشركاء الدوليين في تنفيذ الأنشطة البرنامجية القائمة بالتعاون مع بعض المؤسسات الاتحادية ومؤسسات الدولة، لم تلاحظ الخبرة المستقلة إحراز تقدم كبير في وضع أطر سياساتية أو مؤسسية أو قانونية لحماية حقوق الإنسان.

32- ولم يؤد الجمود السياسي وضعف مؤسسات الدولة، بما في ذلك قوات الأمن، إلى تعميق انعدام الأمن المادي للمدنيين فحسب، بل عرضاً للخطر آفاق الأمن البشري وهدداً نسج المجتمع الصومالي. وتسبب النزاع وجائحة كوفيد-19، والجفاف المتكرر الذي تفاقم بسبب التهديد الوجودي الذي يمثله تغير المناخ، إلى زيادة كبيرة في أعداد الضحايا المدنيين، وتزايد حوادث العنف ضد النساء والأطفال، وتفاقم مشكلة الجوع، وسوء التغذية والفقر المدقع للشباب والأقليات والمجموعات المهمشة والأشخاص ذوي الإعاقة. وتوضح هذه الحالة ترابط الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعدم قابليتها للتجزئة في سياق النزاع والكارثة المناخية، مما قد يؤدي إلى مجاعة وشيكة و كارثة إنسانية طويلة الأجل.

33- وتشير الخبرة المستقلة إلى أن الوضع السياسي المرتقب وحصول البلد على التمويل عقب تصنيفه ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون سيوفران للحكومة فرصة لإعطاء الأولوية لنهج الترابط الثلاثي بين حماية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والتنمية من أجل أعمال حقوق الصوماليين.

### ألف - المقياس 1: تعزيز الأمن والسلم والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع

34- لا يزال الصومال دولة هشة للغاية تعاني من أزمة طويلة الأمد تتسم بنزاعات منقطعة وهجمات ترتكبها جماعات مسلحة. ونتيجة لذلك، خصص على مدى السنوات الأربع الماضية ما يقرب من 31 في المائة من الميزانية الوطنية لقطاع الأمن<sup>(26)</sup>. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال الأمن أحد التحديات الرئيسية في الصومال.

35- وتعرب الخبرة المستقلة عن أسفها لأن جميع أطراف النزاع شنت طوال الفترة قيد الاستعراض هجمات غير متناسبة وعشوائية، مما ألحق أضراراً بالمدنيين والأعيان المدنية. وخلال الفترة من 1 شباط/فبراير إلى 6 أيار/مايو 2022، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال ما مجموعه 428 ضحية في صفوف المدنيين، حيث قُتل 167 شخصاً وجرح 261 آخرين - بزيادة قدرها 134 في المائة مقارنة بـ 183 إصابة مدنية سُجلت خلال الفترة السابقة<sup>(27)</sup>. ومن بين 428 إصابة في صفوف المدنيين، نسبت 325 إصابة (76 في المائة) إلى مقاتلي حركة الشباب باستخدام مفجرين انتحاريين ومركبات مفخخة، و 51 (12 في المائة) إلى جهات فاعلة مجهولة الهوية، و 34 (8 في المائة) إلى ميليشيات العشائر، و 18 (4 في المائة) إلى قوات أمن الدولة، والاشتباكات بين الميليشيات العشائرية وجماعة داعش

(25) الوثيقة A/HRC/48/80، الفقرتان 68 و 74.

(26) انظر الرابط <https://amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/report-somalia>.

(27) S/2021/723، الفقرة 1 (الفترة المشمولة بالتقرير من 8 أيار/مايو إلى 31 تموز/يوليه 2021)؛ والوثيقة S/2022/392، الفقرة 51.

وهجماتها<sup>(28)</sup>. واستهدفت معظم الهجمات بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية والسياسيين ووسائل الإعلام والمدنيين.

36- وفي 3 أيار/مايو 2022، نفذت حركة الشباب هجوماً معقداً باستخدام مركبتين مفخختين استهدف قاعدة عمليات أمامية تابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية في سيل باراف، شيبيلي الوسطى، مما أسفر عن مقتل وإصابة العديد من حفظة السلام<sup>(29)</sup>. وفي 17 حزيران/يونيه 2022، أفادت التقارير بمقتل عشرات الأشخاص في قتال عنيف بين سكان مدعومين من قوات الحكومة الصومالية ومقاتلي حركة الشباب في بلدة أدادو في وسط الصومال<sup>(30)</sup>.

37- ورداً على الهجمات، واصلت قوات حكومة الصومال والقيادة العسكرية للولايات المتحدة في أفريقيا شن غارات جوية ضد حركة الشباب. وفي 3 حزيران/يونيه 2022، نفذت غارة جوية ضد مقاتلي حركة الشباب بعد قيامهم بمهاجمة القوات المشتركة في موقع بعيد بالقرب من بئر شاني، الصومال<sup>(31)</sup>. وعلى الرغم من أن التقارير تشير إلى عدم وقوع إصابات في صفوف المدنيين، فقد كان من الصعب للغاية التحقق من هذه المعلومات.

38- ومن ناحية أخرى، أسفرت العمليات العسكرية لبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال عن مقتل مدنيين، وأدت بعض الحوادث إلى إجراء تحقيقات داخلية. وفي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أذنت محكمة عسكرية أوغندية أنشئت في مقديشو خمسة جنود أوغنديين يخدمون في البعثة بقتل سبعة مدنيين في غولوين في 10 آب/أغسطس 2021. وحُكم على اثنين من الجنود بالإعدام وعلى الثلاثة الآخرين بالسجن لمدة 39 عاماً<sup>(32)</sup>.

39- وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، انخفض عدد الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال في الصومال. وفي الفترة بين تموز/يوليه 2021 وآذار/مارس 2022، تحققت الأمم المتحدة من أكثر من 248 حالة انتهاك جسيم بلغ عدد ضحاياها 1866 طفلاً (1414 صبياً و452 فتاة)<sup>(33)</sup>، مقارنة بالفترة نفسها بين تموز/يوليه 2020 وآذار/مارس 2021 التي شهدت وقوع 4200 حالة بلغ عدد ضحاياها 3226 طفلاً (2540 صبياً و686 فتاة). ونسبت هذه الانتهاكات إلى حركة الشباب، وعناصر مسلحة مجهولة، وميليشيات عشائرية، وقوات أمن اتحادية وتابعة للدولة<sup>(34)</sup>. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، أفادت التقارير بأن انفجاراً كبيراً وقع خارج مدرسة في مقديشو أسفر عن مقتل ثمانية أشخاص على الأقل وإصابة 17 آخرين، بينهم طلاب. وأعلنت حركة الشباب مسؤوليتها عن الهجوم<sup>(35)</sup>.

(28) المرجع نفسه؛ والوثيقة S/2021/944، الفقرة 35.

(29) S/2022/392، الفقرة 22.

(30) انظر الرابط - <https://www.voanews.com/a/somali-forces-kill-dozens-of-al-shabab-terrorists-in-central-somalia-/6622177.html>

(31) انظر الرابط - <https://www.africom.mil/pressrelease/34456/somali-us-forces-engage-insurgents-in-support-of-the-federal-government-of-somalia>

(32) انظر الرابط - <https://reliefweb.int/report/somalia/court-martial-finds-amisom-soldiers-guilty-killing-civilians-goloweyn>

(33) فرقة العمل القطرية المعنية برصد الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة والإبلاغ عنها.

(34) انظر S/2021/944.

(35) انظر الرابط - <https://apnews.com/article/africa-somalia-mogadishu-al-qaida-al-shabab-91ae010f4484ed24dd67e301b716f944>

40- وفي الفترة بين 1 كانون الثاني/يناير و31 آذار/مارس 2022، تحققت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال من خمس حالات عنف جنسي مرتبطة بالنزاع، شملت أربع نساء وفتاة واحدة، تعرضن جميعهن للاغتصاب. وتعرضت اثنتان من الضحايا الخمس، بمن فيهن امرأة مشردة داخلياً، إلى الاغتصاب والقتل<sup>(36)</sup>. وفي الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 30 حزيران/يونيه 2022، جرى التحقق من وقوع ثلاث حالات عنف جنسي متصل بالنزاع عن طريق ترتيبات الرصد والتحليل والإبلاغ. وكانت اثنتان من الناجيات الثلاث، وجميعهن من ضحايا الاغتصاب، تتراوح أعمارهن بين 9 و12 عاماً، والثالثة امرأة مشردة داخلياً، بما يتفق مع النمط القائل بأن الأشخاص المتقلبين، ولا سيما النساء والأطفال، لا يزالون الأكثر تعرضاً للعنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونسبت معظم الحوادث إلى جناة مجهولي الهوية، وحركة الشباب، والميليشيات العشائرية، وقوات الشرطة في بونتلاند وجوبالاند، وقوات الأمن الحكومية.

41- وفي آب/أغسطس 2021، حذرت الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح من الزيادة المقلقة في العنف الجنسي في الصومال ودعتا جميع الجناة إلى وقف هذه الانتهاكات<sup>(37)</sup>.

42- وترحب الخبيرة المستقلة بإدراج البلاغ المشترك للصومال والأمم المتحدة بشأن منع العنف الجنسي، المؤرخ 7 أيار/مايو 2013<sup>(38)</sup>، على النحو الذي عززه قرار مجلس الأمن 2628(2022)<sup>(39)</sup>، في خطة العمل الوطنية الصومالية للفترة 2021-2025 لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية وقرار مجلس الأمن 1325(2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

43- وترحب الخبيرة المستقلة أيضاً بالجهود المتواصلة التي يبذلها شركاء الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بالتعاون مع وزارة شؤون المرأة وتنمية حقوق الإنسان لتوفير التدريب وبناء القدرات للمسؤولين الحكوميين في وزارة الدفاع والجيش الوطني، والمحامين، ومنظمات المجتمع المدني وشيوخ العشائر، من أجل تعزيز حماية الأطفال، وزيادة الوعي وتشجيع جمع المعلومات عن محنة الأطفال المتأثرين بالنزاع.

44- وفي بعض المناطق، قامت المجتمعات المحلية، تحت رعاية شيوخ العشائر، بتسوية النزاعات عن طريق تطبيق القواعد والمعايير العرفية. ووفقاً للتقارير، تمت تسوية نزاع على الأراضي في منطقة هيران بين عشيرتي ججيل ومكين، أسفر عن مقتل عدة أشخاص، عن طريق عملية حوار دعمتها الأمم المتحدة مالياً<sup>(40)</sup>. وتدعو الخبيرة المستقلة جميع أطراف النزاع والحكومة والمجتمع المدني إلى تسريع الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والمصالحة بوصفهما من أولويات التنمية.

45- وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، عقدت الحكومة الفيدرالية اجتماعاً تشاورياً للجنة التوجيهية الاستراتيجية للخطة الانتقالية للصومال من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ الخطة وتحديد الأولويات للربع الأول من عام 2022 بما في ذلك تشكيل القوات، وتحسين التخطيط المشترك بين قوات الأمن الصومالية وبعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال، وتسريع جهود بناء القدرات في الولايات الاتحادية الأعضاء، والانتهاج من عملية بادبادو الأولى في شيبلي السفلى<sup>(41)</sup>.

(36) S/2022/272، الفقرة 46.

(37) انظر الرابط <https://news.un.org/en/story/2021/08/1097142>.

(38) انظر الرابط - [https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/joint-communique/joint-communique-of-the-republic-of-somalia-and-the-united-nations-on-the-prevention-of-sexual-violence/Somalia\\_Joint\\_Communique\\_SVC\\_May\\_2013.pdf](https://www.un.org/sexualviolenceinconflict/wp-content/uploads/joint-communique/joint-communique-of-the-republic-of-somalia-and-the-united-nations-on-the-prevention-of-sexual-violence/Somalia_Joint_Communique_SVC_May_2013.pdf).

(39) انظر الفقرة 14(هـ).

(40) S/2021/723، الفقرة 27.

(41) S/2022/101، الفقرة 63.

46- وتلاحظ الخبيرة المستقلة أن مجلس الأمن اعتمد قراره 2628(2022) في 31 آذار/مارس 2022 بإعادة تشكيل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال لتصبح بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال لفترة سنة واحدة. وستساعد البعثة الجديدة في حماية المدنيين والتصدي لحركة الشباب، وستعمل حتى نهاية عام 2024، وبعد ذلك ستسلم جميع المسؤوليات إلى قوات الأمن الصومالية<sup>(42)</sup>.

## باء - المقياس 2: توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية

47- لا تُوفر العدالة في الصومال عن طريق النظام الرسمي فحسب، بل أيضاً عن طريق النظام غير الرسمي الذي يطبق مزيجاً من القوانين غير المدونة، لا سيما القانون العرفي والشريعة. ولا تنص المادة 2 من الدستور المؤقت لعام 2012 على أن الإسلام هو دين الدولة فحسب، بل تذهب إلى أبعد من ذلك لتعلن أنه لا يمكن سن قانون لا يتوافق مع المبادئ والمقاصد العامة للشريعة<sup>(43)</sup>.

48- وخلال زيارتها إلى الصومال، تلقت الخبيرة المستقلة تقارير تفيد بأن نظام العدالة الرسمي لا يزال يواجه العديد من التحديات، بما في ذلك نقص الموظفين والهياكل الأساسية والمعدات والتمويل. ونتيجة لذلك، تؤدي السبل البديلة لتسوية المنازعات، بدعم من البرنامج المشترك لسيادة القانون في الصومال، دوراً رئيسياً في الفصل في المنازعات، حيث يطبق شيوخ العشائر الشريعة الإسلامية والقانون العرفي للبت في الدعاوى المدنية مثل المنازعات المتعلقة بالأراضي والأسر. وعلى هذا الأساس، يبدو أن الآليات التقليدية لا تزال تشكل الملاذ الأول لكثير من المجتمعات المحلية، نظراً لإمكانية الوصول إليها.

49- وفي حين تسلم الخبيرة المستقلة بالأساس المنطقي لإنشاء سبل بديلة لتسوية المنازعات كتدبير لمعالجة قصور عمل المحاكم، فإنها تعرب عن قلقها لأن هذه النظم لا تتقيد دائماً بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان وقد لا تتصف الفئات المهمشة والأقليات نظراً لتأثير النظام العشائري في المجتمع الصومالي. وعلاوة على ذلك، تلاحظ الخبيرة المستقلة أن استمرار استخدام النظام التقليدي ينقل المسؤولية الجنائية الفردية من الجناة المزعومين إلى عشائريهم، ويسهم في الإفلات من العقاب ويجعل من المستحيل استهداف وتحديد الأفراد والكيانات بموجب نظام الجزاءات التابع للأمم المتحدة. وتلاحظ كذلك أن الاستثمار في السبل البديلة لتسوية المنازعات قد يؤدي عن غير قصد إلى تحويل الموارد القيمة بعيداً عن التعجيل بتطوير قطاع العدالة الرسمي. ومع اختتام برنامج سيادة القانون التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 2022، تتطلع الخبيرة المستقلة إلى إجراء تقييم مستقل لإقامة العدل عن طريق السبل البديلة لتسوية المنازعات من أجل توجيه برنامج الأمم المتحدة المشترك الجديد المعني بسيادة القانون في أرض الصومال.

50- ولم يوسع نطاق النظم القضائية الرسمية لتشمل المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، ويبدو وأفغوي والمناطق التي استعادت مؤخرًا. وتواصل حركة الشباب تطبيق نسخة صارمة من الشريعة الإسلامية في المناطق الخاضعة لسيطرتها، تشمل أحكام الإعدام على جرائم معينة، وعقوبة رجم المرأة المحصنة المتهمه بالزنا، وبتري أيدي اللصوص<sup>(44)</sup>.

51- وتلاحظ الخبيرة المستقلة مع القلق استمرار تطبيق عقوبة الإعدام. ففي 22 نيسان/أبريل 2022، أعدم ثلاثة مدنيين نكور وأحد أفراد قوة شرطة ولاية جنوب غرب الصومال علناً بواسطة أفراد من قوات

(42) قرار مجلس الأمن 2628(2022)، الفقرة 23(أ).

(43) الدستور المؤقت لعام 2012، المادة 2(3).

(44) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022.

الأمن في ولاية بورهباكا، إقليم باي، للاشتباه في انتمائهم إلى حركة الشباب. وورد أن أحكام الإعدام نُفذت بعد صدور أمر من مسؤول حكومي بتنفيذها دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة.

52- كما نفذت حركة الشباب عمليات إعدام في المناطق التي تسيطر عليها في البلد. وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، أفادت التقارير بأن حركة الشباب أعدمت رجلين رمياً بالرصاص في مكان عام في كمسوما، جنوب الصومال. وورد أن محكمة تابعة لحركة الشباب حكمت على رجلين بالإعدام بتهمة الاعتداء الجنسي على صبي يبلغ من العمر 5 سنوات ولكونهما عضوين في جيش جوبالاند.

53- ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، ارتفعت عمليات الإعدام المسجلة من 11 على الأقل في عام 2020 إلى 21 عملية إعدام على الأقل في عام 2021. وبلغ العدد المسجل لأحكام الإعدام الصادرة خلال عام 2021 أكثر من 27 حكماً، وهناك أكثر من ستة أشخاص صدرت بحقهم أحكام إعدام في نهاية عام 2021<sup>(45)</sup>.

54- وفي الوقت نفسه، لا تزال الخبرة المستقلة تشعر بالقلق إزاء الادعاءات المتعلقة بقتل الأشخاص عند قيام الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين بتوجيه حركة المرور. ففي 26 آذار/مارس 2022، أفادت التقارير بأن فتاة تبلغ من العمر 16 عاماً قُتلت عندما أطلق أفراد الشرطة الصومالية النار لتفريق ازدحام مروري في منطقة بونطيري بمقديشو. وفي 28 نيسان/أبريل 2022، أفيد بأن مدنياً قُتل برصاص أحد أفراد قوات الشرطة الخاصة في بونتالاند رُغم أنه فتح النار لتفريق ازدحام مروري في بوساسو بمنطقة باري. وتشير التقارير إلى أنه لم يتم إلقاء القبض على أي شخص حتى الآن على الرغم من فتح تحقيقات في بعض الحالات.

55- بيد أن الخبرة المستقلة لا تزال تشعر بالتساؤل إزاء السياسة المتعلقة بقوات الشرطة الخاصة والمناقشات مع الحكومة والشركاء الدوليين بشأن إدارة الأسلحة والذخيرة للحد من إساءة استخدامهما<sup>(46)</sup>.

56- وتلاحظ الخبرة المستقلة أن الظروف السائدة في السجون ومراكز الاحتجاز في الصومال وأرض الصومال لا تزال غير مقبولة وأدنى بكثير من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. ولا تزال السجون في جميع أنحاء البلد تعاني من الاكتظاظ وسوء الأحوال الصحية وعدم توفير الرعاية الصحية وعدم كفاية الغذاء والماء، بما في ذلك في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب<sup>(47)</sup>. ويشيع تقسّي الأمراض، ويتوقع أن تتحمل الأسرة والعشيرة تكاليف الخدمات الصحية؛ ويحتجز الأحداث والبالغين معاً في زنزانة واحدة.

57- وخلال زيارة رسمية إلى الصومال، تلقت الخبرة المستقلة تقارير تفيد بأن الشباب يعقلون بشكل محدود من أجل الحد من اكتظاظ السجون، وأن الأطفال المخالفين للقانون يرسلون إلى مراكز إعادة التأهيل. وطلبت السلطات الحكومية توفير التدريب على المهارات اللازمة لإعادة تأهيل السجناء. وقدمت الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليون الدعم لإصلاح الهياكل الأساسية، وتنظيم حلقات عمل تدريبية للموظفين، بما في ذلك في "أرض الصومال"، في مجالات الدعوة والتنظيم ومهارات الإدارة، للمساعدة على منع انتهاكات حقوق الإنسان في السجون، وثمة ضرورة للأسف إلى زيادة هذه الحلقات التدريبية من أجل تلبية الحاجة الكبيرة في هذا المجال<sup>(48)</sup>.

(45) منظمة العفو الدولية، أحكام وعمليات الإعدام في عام 2021، 24 أيار/مايو 2022، الصفحة 11.

(46) انظر S/2022/101.

(47) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022.

(48) انظر S/2021/944.

### جيم - المقياس 3: ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

58- حرية الرأي والتعبير والتجمع وتكوين الجمعيات هي السمة المميزة لخطة التنمية الوطنية التاسعة للصومال، من أجل إعمال الحقوق التي يحميها الدستور المؤقت لعام 2012. وقد أُجريت بعض الإصلاحات التشريعية على مر السنين بشأن الحريات الإعلامية، إلا أن ممارسات أطراف النزاع وقوات الأمن الصومالية وشيوخ العشائر والسياسيين لم تمكن من حماية هذه الحقوق.

59- وتشير الإحصاءات الصادرة عن نقابة الصحفيين الصوماليين ورابطة الإعلام الصومالية للفترة من كانون الثاني/يناير إلى نيسان/أبريل 2022 إلى 37 حالة اعتقال صحفيين واحتجازهم في جميع أنحاء الصومال و"أرض الصومال". ووثق الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين في تقريره السنوي لعام 2021 مقتل اثنين من الصحفيين و63 حالة اعتداء جسدي، وتحرش، واعتقال غير قانوني، واحتجاز، وتعذيب، وتسلط عبر الإنترنت وتهديدات ضد الصحفيين وأربعة مؤسسات إعلامية.

60- وفي 5 أيلول/سبتمبر 2021، جرى تصوير الاعتداء على منتج في مجموعة "غوبجوغ الإعلامية" في الشوارع من قبل أفراد الشرطة الصومالية بسبب تغطيته لاحتجاجات مطالبة بالعدالة في مقتل ضابط مخبرات سابق. وورد أنه احتجز لبضع ساعات في مركز شرطة هودان<sup>(49)</sup>. وفي 13 نيسان/أبريل 2022، اعتقلت الشرطة في "أرض الصومال" سبعة صحفيين على الأقل أثناء تغطيتهم لمشاجرة في سجن هرجيسا عاصمة المنطقة.

61- ويزعم أن معظم الانتهاكات ارتكبتها قوات أمن الدولة، بما في ذلك الوكالة الوطنية للمخابرات والأمن، وقوات الشرطة الصومالية، وأفراد الأمن من ولايات بونتلاند وغالودوغ وولاية جنوب غرب الصومال وهيرشيلي وأرض الصومال، فضلاً عن سياسيين. وأشير إلى أن معظم هذه الاعتقالات والاحتجاجات انتهت بالإفراج عن الأشخاص دون توجيه تهم، وأنها كانت تهدف إلى مضايقة الصحفيين وترهيبهم. وفي بعض الحالات، تسبب ذلك في قيام الصحفيين ودور الإعلام بفرض الرقابة الذاتية حفاظاً على حياتهم.

62- وتشير الخبرة المستقلة إلى عدم محاسبة أي شخص بعد عامين من تعيين مدع خاص في أيلول/سبتمبر 2020 للتحقيق في مقتل أحد الصحفيين. في اليوم الدولي لإنهاء الإفلات من العقاب على الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، في تشرين الثاني/نوفمبر 2021، حذرت المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير من أن الإفلات من العقاب يشجع الجناة. وأكدت من جديد أن الدول ملزمة بإجراء تحقيقات سريعة ونزيهة وشاملة ومستقلة وفعالة في جميع الجرائم المرتكبة ضد الصحفيين، سواء كان ذلك على شبكة الإنترنت أو خارجها.

63- واشتكت بعض السلطات الحكومية من افتقار الصحفيين إلى الكفاءة المهنية سواء على شبكة الإنترنت أو خارجها، مما أدى إلى صدور تقارير غير دقيقة عن المسائل الأمنية أثناء النزاعات وزيادة وصم الأفراد. وفي الآونة الأخيرة، نظم الاتحاد الوطني للصحفيين الصوماليين واتحاد الصحفيين الصوماليين حلقات عمل تدريبية بالتعاون مع الشركاء الدوليين تهدف إلى تحسين ممارسة الصحافة وحماية حرية الرأي والتعبير في الصومال. ومع ذلك، استمر اعتقال الصحفيين واحتجازهم دون تهمة أو كفالة لفترات طويلة، ومحاكمتهم بموجب قانون العقوبات لعام 1964.

64- وتحدث الخبرة المستقلة الحكومة على استكمال مراجعة قانون العقوبات لعام 1964، والقيام في غضون ذلك بوقف توجيه الاتهامات إلى الصحفيين بموجب هذا القانون إلى أن يُستكمل تعديله، والإفراج دون إبطاء عن المتهمين بموجب هذا القانون، أو توجيه الاتهامات إلى الصحفيين بصورة فورية أمام محكمة.

(49) انظر الرابط <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/somalia>

65- وأشارت إلى أن الدستور المؤقت لعام 2012 يحمي الحق في حرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات، إلا أن الحكومة قلصت هذه الحقوق بشدة، خاصة في السنوات الأخيرة كإجراء لوقف انتشار جائحة كوفيد-19. وواصلت وزارة الأمن الداخلي الاتحادية مطالبتها بحصول جميع التجمعات العامة على موافقة مسبقة، مشيرة إلى وجود مخاوف أمنية من قبيل الهجمات التي يشنها انتحاريون من حركة الشباب<sup>(50)</sup>. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021، فرقت الشرطة متظاهرين في العاصمة مقديشو مؤيدين لرئيس الوزراء، الذي ظل متشبثاً بموقفه مع استمرار المأزق السياسي في البلد.

#### دال- المقياس 4: تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

66- ينص الدستور المؤقت لعام 2012 على مشاركة المرأة في الشؤون العامة وإدماجها "بطريقة فعالة" في جميع المؤسسات الوطنية<sup>(51)</sup>. كما ينص على حماية جميع النساء العاملات من الاعتداء الجنسي والفصل والتمييز في مكان العمل، ويحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث<sup>(52)</sup>. ومع ذلك، فإن عدم المساواة متجذر في المجتمع الصومالي، وتعززه العشائرية التي تحرم المرأة من المشاركة المتساوية في الحياة العامة، ومن الوصول إلى العدالة، والرعاية الصحية، وتكافؤ الفرص في التعليم، والعمل، والحماية من العنف الاقتصادي والسياسي.

67- وفي نهاية عملية انتخابية طويلة وشاقة، حصلت المرأة على تمثيل بنسبة 20 في المائة فقط في مجلس الشعب، أي ما مجموعه 54 من أصل 275 مقعداً - أي أقل بنسبة 4 في المائة مقارنة بالبرلمان السابق. وعلى الرغم من الدعوة إلى زيادة تمثيل المرأة، لم تتحقق الحصة المخصصة للمرأة بنسبة 30 في المائة.

68- وعلاوة على ذلك، شهدت الانتخابات أعمال عنف واغتياالات سياسية. وأفادت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال أن حركة الشباب شنت هجوماً انتحاريين في 23 آذار/مارس 2022، في بلدوين، وسط الصومال، قبل الانتخابات البرلمانية، مما أسفر عن مقتل 48 مدنياً بينهم مرشحان، رجل وامرأة، وعضو في البرلمان المنتهية ولايته، وإصابة 108 آخرين. وصدر أمر بإجراء تحقيق، ولكن لم توجه اتهامات إلى أي شخص وقت صياغة هذا التقرير.

69- وزاد العنف ضد النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي، في سياق استمرار جائحة كوفيد-19، والجفاف المتكرر الذي تقاوم بسبب تغير المناخ، والعنف السياسي. وتُركب بعض حوادث العنف الأسري من قبل أفراد الأسرة أو الجيران أو العشير، بينما تقع حوادث أخرى في مخيمات المشردين داخلياً، عندما تذهب النساء والفتيات لجلب المياه أو إلى الأسواق، مما يؤدي إلى حرمان المرأة اجتماعياً واقتصادياً.

70- وحدثت أيضاً زيادة في تشويه الأعضاء التناسلية للإناث خلال العامين الأخيرين من الجائحة. وقد تمت صياغة مشروع قانون محدد بشأن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث قُدم إلى مجلس الوزراء الصومالي، ولكنه لم يُصادق عليه بعد، وهي عملية ستتطلب في نهاية المطاف دعم الزعماء والمؤسسات الدينية البارزة. وفي عام 2021، صدرت تقارير صادمة للبلد والعالم بأسرة عن فتاة تبلغ من العمر 13 عاماً توفيت بعد خضوعها لعملية تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، مما أظهر بوضوح ضرورة وقف هذه الممارسة<sup>(53)</sup>. وشرعت المنظمات غير الحكومية في إطلاق برامج في ولايات "أرض الصومال" وبيوتلاند وغالمودوغ لتدريب الفتيات في مجال القيادة والدعوة إلى التوعية بهذه الممارسة الضارة، وتمكين الفتيات.

(50) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022.

(51) الدستور المؤقت لعام 2012، المادة 22.

(52) المرجع نفسه، الفقرة 24.

(53) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/despite-rise-fgm-over-last-2-years-covid-care-young-girls-champion-somalia-offer-hope>.

- 71- واعتمدت حكومة الصومال خطة عمل وطنية للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع وأنشأت مراكز للنساء المرتبطات بحركة الشباب من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي الاقتصادي<sup>(54)</sup>.
- 72- ولا يزال ضمان الوصول إلى العدالة عن طريق النظام القانوني الحالي يشكل تحدياً كبيراً، بالنظر إلى الميل إلى البت في القضايا عن طريق النظام العشائري، ويطبق شيوخ العشائر الذكور القانون والممارسات العرفية والشريعة الإسلامية، ولا يحمون حقوق المرأة في معظم الحالات. وتواصل المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية العاملة في مجال مكافحة العنف الجنساني في مقديشو وبونتلان وجوبالاند وولاية جنوب غرب الصومال تنفيذ برامج لمساعدة المرأة على تقديم الدعاوى المتعلقة بالعنف ضد المرأة إلى المحاكم، وتساعد منظمات أخرى في صياغة السياسات ونشر المعلومات وإجراء التدريب وتقديم الدعم القانوني للنجاحات<sup>(55)</sup>.
- 73- وعلى الرغم من انخفاض معدلات وفيات الأمهات على مستوى العالم، إلا أن الصومال لديها سادس أعلى معدل في العالم، حيث يبلغ عدد الوفيات 692 لكل 100 000 ولادة حية، وفقاً لتقرير صدر بشأن دراسة استقصائية للصحة والخصائص الديمغرافية في الصومال في عام 2020. ويمكن منع معظم هذه الوفيات، عن طريق تأخير الحمل الأول، ووقف الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وضمان توفير الرعاية التوليدية في الوقت المناسب<sup>(56)</sup>.
- 74- وقد تدهورت الرعاية الصحية للمرأة وأصبحت مهددة، لا سيما في المناطق الريفية الخاضعة لسيطرة حركة الشباب. وتقوم حركة الشباب بإغلاق الطرق، مما يمنع النساء من الوصول إلى مرافق الرعاية الصحية أو يمنع المنظمات غير الحكومية من العمل في المناطق التي تسيطر عليها الحركة. وتلقت الخبرة المستقلة معلومات تفيد بأن بعض المستشفيات العامة والخاصة قد حسنت تقديم خدماتها؛ فعلى سبيل المثال، حصلت المديرية العامة لمستشفى بنادر، وهو مستشفى حكومي في مقديشو، على جائزة نظير خدمتها للمجتمع المحلي في مجال الحد من وفيات الأمهات في ذلك المستشفى.
- 75- ولم يحرز أي تقدم تشريعي في الفترة قيد الاستعراض من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الصومال.

## هاء - المقياس 5: ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

- 76- صدقت الصومال على اتفاقية حقوق الطفل في عام 2015، ولكن مشروع قانون حقوق الطفل لم يُعتمد بعد، ولا يزال الأطفال في الصومال يعانون من مختلف أشكال العنف والاستغلال ويحرمون من التعليم. وبالإضافة إلى ذلك، يتعرض الأطفال في الصومال لخطر كبير للغاية بسبب آثار تغير المناخ وتعرضهم للصدمات البيئية. ووفقاً لليونيسيف، فإن أطفال الصومال هم رابع أكثر الأطفال ضعفاً في العالم، بسبب ارتفاع مستويات التعرض لتلوث التربة والمياه والفيضانات النهرية<sup>(57)</sup>؛ وتدعو اليونيسيف إلى الاستثمار في الخدمات الاجتماعية، ولا سيما في مجال صحة الطفل وتغذيته وكذلك في مجالات

(54) انظر الرابط <https://hornobserver.com/articles/1604/Somalias-capital-Mogadishu-the-UN-Empowers-Survivors-of-Conflict-Related-Sexual-Violence>

(55) انظر الرابط <https://www.legalactionworldwide.org/where-we-work/somalia/somali-legal-aid-network/>

(56) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/despite-rise-fgm-over-last-2-years-covid-care-young-girls-champion-somalia-offer-hope>

(57) انظر الرابط <https://www.unicef.org/somalia/press-releases/children-somalia-extremely-high-risk-impacts-climate-crisis-unicef>

المياه والنظافة الصحية والصرف الصحي لحمايتهم من آثار تغير المناخ. والحالة مأساوية بشكل خاص بالنسبة للأطفال المشردين واللاجئين. وفي العديد من المناطق، لا يستطيع الأطفال الوصول إلى المدارس، وما يقرب من ثلثي الأطفال في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدارس، مما يؤدي إلى خطر عمالة الأطفال، وهو ما يحظره الدستور المؤقت لعام 2012.

77- ولا تزال هناك عقبات إضافية أمام الفتيات، مثل الزواج المبكر، لا سيما في المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب، حيث تجند الحركة الطلاب كمقاتلين وتختطف الفتيات والشابات، مما يؤدي إلى انخفاض معدل الالتحاق بالمدارس<sup>(58)</sup>. وتلاحظ الخبيرة المستقلة الجدل الدائر بشأن تحديد سن الطفل، والتزام الحكومة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والدستور المؤقت لعام 2012، الذي يحدد سن الرشد بـ 18 عاماً. ولا تزال قدرة الحكومة على توفير تعليم فعال في جميع أنحاء البلد ضعيفة، مع قيام المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة من غير الدول بسد الفجوة جزئياً<sup>(59)</sup>. وتحت الخبيرة المستقلة حكومة الصومال على الاستثمار في حقوق الإنسان للأطفال وبناء القدرات البشرية للجيل القادم في سياق تنفيذ برنامجها الإصلاحي.

78- ولسوء الحظ، لم يشارك الشباب بصورة كبيرة في العمليات الانتخابية على المستوى الوطني والولائي، على الرغم من دعوة الشركاء الدوليين والمحليين لإشراك الشباب في اتفاق 27 أيار/مايو 2022 بشأن الانتخابات، وفي الجهود الأوسع نطاقاً بشأن بناء الدولة. وترحب الخبيرة المستقلة بالتعاون بين الأمم المتحدة ووزارة الشباب والرياضة، ووضع السياسة الوطنية الثانية للشباب وخطة العمل الوطنية للشباب للفترة 2022-2026 الصادرة في آذار/مارس 2022، لمعالجة الحواجز التي تديم إقصاء الشباب وتهميشهم وتعزيز الظروف الملائمة للنهوض بحقوق الشباب وفرصهم. وكشفت المعلومات التي تلقتها الخبيرة المستقلة أن الحواجز الثقافية حالت دون مشاركة الشباب في بناء الدولة.

79- وترحب الخبيرة المستقلة أيضاً بالعشرات من المبادرات الواسعة النطاق في مجال بناء القدرات، بما في ذلك معسكرات تدريب الشباب على الابتكار وتنمية مهاراتهم، والشركات الناشئة الصغيرة التي يمولها المجتمع الدولي، فضلاً عن الأنشطة المماثلة التي تجري في "أرض الصومال" بهدف تمكين الشباب الصومالي على المستوى دون الوطني وتحقيق قدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وتوصي الخبيرة المستقلة بالتعجيل باتخاذ تدابير تشريعية، مثل إقرار البرلمان الجديد لمشروع قانون الأحداث، من أجل تعزيز الضمانات الدستورية للشباب<sup>(60)</sup>.

## واو- المقياس 6: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومستوى معيشي ملائم

80- تشمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحق في العمل اللائق، وفي مستوى معيشي مناسب، وفي السكن، والغذاء، والماء والمرافق الصحية، والضمان الاجتماعي، والصحة، والتعليم<sup>(61)</sup>. وعادة ما يعاني الفقراء والضعفاء من انتهاكات تتعلق بالحق في الغذاء أو الماء، كما يتعرضون لانتهاكات حقوقهم بشكل عام. ويمكن تعزيز الوصول إلى الغذاء والماء عن طريق كفالة الحصول على السكن والرعاية الصحية وسبل كسب العيش. وتؤدي الحماية القوية للحريات المدنية والسياسية بدورها إلى تعزيز

(58) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022، صفحة 42.

(59) المرجع نفسه

(60) S/2021/635، الفقرات 32-35؛ و S/2021/944، الفقرات 29-31؛ و S/2022/101، الفقرات 33-36.

(61) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

حماية طائفة واسعة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مما يمكن الضعفاء من المطالبة بالوصول إلى المعلومات، والمشاركة في صنع القرار، والحصول على السلع الأساسية الضرورية لحياة كريمة<sup>(62)</sup>.

81- وتعرض اقتصاد الصومال، شأنه شأن معظم الاقتصادات الأخرى، إلى الانكماش خلال جائحة كوفيد-19، حيث عانت الحكومة الفيدرالية من عجز في الميزانية، وتوقع البنك الدولي انعكاس المكاسب الاقتصادية للبلد، لا سيما بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية<sup>(63)</sup>. وبحلول أيلول/سبتمبر 2021، كان من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، بمعدل 2,4 في المائة<sup>(64)</sup>. وهدد تأخر العملية الانتخابية بالتأثير على مسار تصنيف البلد ضمن البلدان الفقيرة المثقلة بالديون وتأخير قيام صندوق النقد الدولي بدفع أموال إلى الصومال، مما يضر ببرنامج الإصلاح وحالة السكان الضعفاء.

82- ويعاني الصومال من مجموعة من أدنى المؤشرات الصحية في العالم. ولا تتفق الحكومة سوى 2 في المائة من ميزانيتها على خدمات الرعاية الصحية<sup>(65)</sup>، وهي ميزانية لا تمكن الحكومة من الوفاء بالتزام تمتع السكان بأعلى مستوى من الصحة البدنية والعقلية يمكن بلوغه، بما في ذلك تحسين جميع جوانب الأزمة البيئية الناجمة عن تغير المناخ.

83- وفي الآونة الأخيرة، أطلقت منظمة الصحة العالمية خطة صحية طارئة للتصدي للجفاف في الصومال، داعية إلى اتخاذ إجراءات مبكرة لحماية الصحة وإنقاذ الأرواح عن طريق حماية الصومال من الأشكال الحادة للأمراض وسوء التغذية<sup>(66)</sup>. وفي تطور آخر، تواصل وزارة الصحة والخدمات الإنسانية في حكومة الصومال الاتحادية، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الإيطالية للتعاون الإنمائي، الجهود الجماعية الرامية إلى تحسين قدرة النظم الصحية على الصمود باستخدام نهج الرعاية الثانوية في المستشفيات في الولايات المحرومة من الخدمات، من أجل المساهمة في تحقيق النهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في الصومال<sup>(67)</sup>. وتلاحظ الخبرة المستقلة أن هذه المبادرات تتيح للصومال فرصة لتحديد أولويات جهوده الرامية إلى إعمال حقوق الصوماليين في الرعاية الصحية وتوسيع نطاقها.

84- ويواجه الصومال أزمة في الغذاء والمياه بسبب استمرار النزاع والجفاف المتكرر والفيضانات وانتشار الجراد وتغير المناخ. ولم يتمكن المزارعون من زراعة المحاصيل أو رعاية مواشيهم بسبب الأضرار التي لحقت بالتربة في مناطق الزراعة والمراعي. كما تدهورت موارد المياه السطحية إلى حد كبير، وجفت الآبار، مما دفع ملايين الأشخاص إلى الرحيل عن مواطنهم بحثاً عن الغذاء والمأوى والماء في مخيمات المشردين داخلياً، ولا سيما مغادرة المناطق التي تسيطر عليها حركة الشباب حيث تتم إعاقة وصول المساعدات الإنسانية<sup>(68)</sup>.

85- وخلص تحليل لآثار الجفاف المستمر في شرق القرن الأفريقي أجراه برنامج الأغذية العالمي، شمل الفترة 2020-2022، إلى أن الصومال يعاني من عجز في المحصول على نطاق واسع، وشهد

(62) انظر الرابط [https://www.ihrb.org/pdf/Right\\_to\\_Food\\_and\\_Water\\_Dependencies\\_and\\_Dilemmas.pdf](https://www.ihrb.org/pdf/Right_to_Food_and_Water_Dependencies_and_Dilemmas.pdf).

(63) S/2021/723، الفقرات 16-19؛ وS/2021/944، الفقرات 12-14.

(64) انظر الرابط <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2021/09/14/somalia-s-economy-rebounding-from-triple-shock>.

(65) انظر الرابط <https://amnesty.org/en/location/africa/east-africa-the-horn-and-great-lakes/somalia/report-somalia/>.

(66) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/who-regional-director-eastern-mediterranean-officially-launches-who-emergency-health>.

(67) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/who-and-italian-agency-development-cooperation-seek-improve-resilience-somalia-s>.

(68) انظر اتفاقية جنيف بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، المادة 55.

أسوأ حصاد موسمي على الإطلاق، مع انخفاض الإنتاج إلى أكثر من 70 في المائة، واستفاد 80 في المائة من السكان لمخزوناتهم الغذائية<sup>(69)</sup>.

86- وفقاً لدراسة أجرتها منظمة أوكسفام ومنظمة إنقاذ الطفولة، يتسبب تغير المناخ في تعرض الفئات السكانية الضعيفة للجوع؛ وتشير التقديرات إلى موت شخص من الجوع في الصومال وكينيا وإثيوبيا كل 48 ثانية<sup>(70)</sup>، فهو السبب الثاني للوفيات بعد النزاع. وفي نيسان/أبريل 2022، صدر بيان مشترك عن وكالات الأمم المتحدة يدق ناقوس الخطر بشأن موجة جفاف طارئة تقضي إلى حدوث مجاعة في أجزاء كثيرة من الصومال. وشدد البيان على أن الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات من الفئات الأكثر ضعفاً بسبب تقادم الجفاف.

87- وترحب الخبيرة المستقلة بالجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لزيادة وصولها إلى السكان الضعفاء عن طريق توفير التغذية للأطفال، والتصدي لفاشية الحصبة وقضايا الصحة العقلية، وإقامة نقاط للحصول على المياه في المناطق المتضررة من الجفاف<sup>(71)</sup>. وتشير الخبيرة المستقلة إلى البرنامج الذي ينفذه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية من أجل تحقيق نمو اقتصادي شامل يعزز الإدارة البيئية المتكاملة، بما في ذلك الأراضي والماء والموارد البحرية، وصيانة المناظر الطبيعية والنظم الإيكولوجية، لتيسير مشاركة المجتمعات المحلية الضعيفة في هذه المبادرات، كخطوة مشجعة إلى الأمام<sup>(72)</sup>. وتلاحظ أن الحكومة ملزمة بضمان توافر الغذاء وإمكانية وصوله لجميع الصوماليين<sup>(73)</sup>.

88- وتسبب النزاع الذي استمر لأكثر من ثلاثين عاماً في تدمير البنية التحتية الاقتصادية للصومال وأجبر جيلاً من الناس على ترك مواطنهم. ويعيش معظم هؤلاء في مخيمات للمشردين داخلياً تقام على أراض خاصة وعامة، ويتعرضون لعمليات الإخلاء القسري من جانب ملاك الأراضي وأصحاب الممتلكات<sup>(74)</sup>. وفي تموز/يوليه 2022، تم إجلاء 12 301 شخصاً بصورة قسرية في جميع أنحاء الصومال، ليصل إجمالي عمليات الإخلاء القسري منذ كانون الثاني/يناير 2022 إلى 92 269<sup>(75)</sup>. وتشكل عمليات الإخلاء والتشريد هذه عائقاً أمام الحلول الدائمة وتزيد من التهميش، وفق ما أورده مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية<sup>(76)</sup>.

89- وترحب الخبيرة المستقلة بمبادرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2021 أصدرت فيها ولاية جنوب غرب الصومال 4 305 سندات ملكية لأصحاب الأراضي في مستوطنة بارواكو المتكاملة الجديدة في بايدوا، في إطار جهود الحكومة لإيجاد حلول دائمة بدعم من الأمم المتحدة، وهي مثال على الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتيسير توطین مجتمعات المشردين وإعادة إدماجهم. وتدعو الخبيرة المستقلة السلطات الصومالية إلى احترام التزاماتها الدولية التي أعيد تأكيدها في خطة التنمية الوطنية التاسعة، وحماية حقوق الصوماليين في السكن اللائق.

90- ويوفر الدستور المؤقت لعام 2021 الحماية لحقوق العمال، بما في ذلك عن طريق حظر عمل الأطفال والعمل القسري، والتمييز في مكان العمل، ومع ذلك تلاحظ الخبيرة المستقلة أن الحكومة لا تنفذ

(69) انظر الرابط <https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000136035/download/>

(70) انظر الرابط <https://www.oxfam.org/en/press-releases/one-person-likely-dying-hunger-every-48-seconds-drought-ravaged-east-africa-world>

(71) مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، "الصومال: التقرير رقم 4 عن حالة الجفاف"، شباط/فبراير 2022.

(72) انظر DP/DCP/SOM/4.

(73) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، المادة 25.

(74) انظر الرابط <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC8425757/>

(75) انظر الرابط <https://evictions.nrcsystems.net/riskmap.php>

(76) انظر الرابط: <https://twitter.com/m7mdkurd/status/1401978033976786950?s=20>

هذه القوانين بشكل فعال<sup>(77)</sup>. وأفاد اتحاد نقابات عمال الصومال بأن علاقات العمل قد تحسنت في عام 2021. وقد أصدر قضاة المحكمة الاتحادية العليا حكماً لصالح عامل صومالي فصلته شركة "Favori LLC" المشغلة لمطار عدن آدي الدولي<sup>(78)</sup>. ورحبت الخبيرة المستقلة بحكم المحكمة ودعت إلى تنفيذه لضمان المساواة ومعالجة أوضاع العمال.

## زاي - المقياس 7: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجتمعات المهمشة

91- خلصت النتائج الأولية لدراسة أجرتها مؤخراً المنظمة الدولية للهجرة عن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، شملت مواقع المرشدين داخلياً في كيسمايو، إلى أن 20 في المائة من المحيين كانوا أشخاصاً من ذوي الإعاقة، الذين حدثت إعاقتهم بسبب النزاع والتشرد، ويتعرضون لعقبات سلوكية ومؤسسية وبيئية في حياتهم اليومية<sup>(79)</sup>.

92- وتكرر الخبيرة المستقلة الإعراب عن قلقها إزاء التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والأشخاص المنتمين إلى أقليات ومجتمعات محلية مهمشة، على النحو الذي أبرزه تقريرها الأخير، وتأسف لعدم إحراز تقدم ذي مغزى خلال الفترة قيد الاستعراض لحماية حقوقهم. وقالت إن الأشخاص ذوي الإعاقة شاركوا في العملية الانتخابية الجارية بصفتهم ناخبين وليس كمرشحين. ويمكن لاستراتيجية الأمم المتحدة لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة لعام 2019 أن تضمن إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع على قدم المساواة في إطار برامج الأمم المتحدة، دون ترك أي شخص خلف الركب<sup>(80)</sup>. وترحب بالاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة للفترة 2020-2024 التي اعتمدها الحكومة، وهي تركز على التدخلات وتولي اهتماماً خاصاً للشواغل ووجهات النظر المحددة للأشخاص ذوي الإعاقة، سعياً إلى إشراكهم في الهياكل الحكومية والمجتمعية القائمة بدلاً من إنشاء هياكل موازية.

93- وقالت إن الدعوة المستمرة قد لفتت الانتباه إلى عدم كفاية حماية حقوق الإنسان والمساعدة الإنسانية المقدمة إلى الأقليات والفئات المهمشة في الصومال. ودعت جماعات المجتمع المدني وعشائر الأقليات وبعض جماعات المعارضة الوطنية إلى إلغاء صيغة 4,5، التي يقسم بموجبها التمثيل السياسي بين العشائر الرئيسية الأربع، وتقاسم العشائر المهمشة والأقليات مجتمعة الـ 0,5 المتبقية، وهو ما يمثل انتقاصاً للحجم الحقيقي لهذه الجماعات. ويمكن لمبدأ "صوت واحد لكل شخص" في الانتخابات المقبلة، بوصفه شكلاً من أشكال الديمقراطية الشاملة للجميع، أن يحسن تمثيل هذه الجماعات، على نحو ما يتضح من التجربة في بونتلان. وعلى الرغم من مزاعم أن جماعات الأقليات في وضع أسوأ في "أرض الصومال" مقارنة بأي مكان آخر، فإن أحد شباب الأقليات يشغل منصب نائب رئيس لجنة حقوق الإنسان في أرض الصومال<sup>(81)</sup>.

94- ولا يزال أفراد الأقليات والمجتمعات المهمشة يعانون من العنف والافتقار إلى الحماية من العشائر والحكومة على حد سواء. وفي مجال العمل، يتعرض أفراد هذه الأقليات للتمييز حتى عندما

(77) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022.

(78) *Favori LLC* ضد *أبشير حسن عبد الله* (المراجع MS/SH/45/2021-BG و MS/SH/44/2021-BX)، المحكمة الاتحادية العليا (دائرة العمل)، 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.

(79) المنظمة الدولية للهجرة، "دراسة بشأن إدماج ذوي الإعاقة: مواقع المرشدين داخلياً في كيسمايو، الصومال"، كانون الأول/ديسمبر 2021، الصفحة 4.

(80) انظر الرابط <https://reliefweb.int/report/somalia/living-disabilities-no-barrier-living-dignity-and-pride>.

(81) وزارة خارجية الولايات المتحدة، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل، التقارير القطرية لعام 2021 عن ممارسات حقوق الإنسان: الصومال، 12 نيسان/أبريل 2022.

يكونون الأكثر تأهيلاً، ويتعرضون لعمليات الإخلاء ومصادرة أراضيهم من قبل عشائر الأغلبية، ولا يستطيعون الحصول على سبل انتصاف عن طريق مؤسسات العدالة الرسمية أو غير الرسمية، ويعانون بشكل غير متناسب من آثار الجفاف وتغير المناخ. وتعاني النساء والفتيات والأشخاص ذوو الإعاقة المنتمون إلى الأقليات والمجتمعات المهمشة من تمييز مزدوج ولا يستطيعون الحصول على التعليم والعمل اللائق وفرص التدريب. وقد ساعد وجود المجتمع الدولي على النهوض بقضية الأقليات والمجتمعات المهمشة في جميع أنحاء البلد. بيد أن البرلمان رفض مشروع قانون بشأن حقوق الأقليات. وتوصي الخبيرة المستقلة بزيادة إدماج الأقليات والفئات المهمشة في المجتمع، بما في ذلك في المؤسسات العامة والخاصة، من أجل تمكينهم من الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

## خامساً - المساعدة والتعاون الدوليان

95- تمشياً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، حصل الصومال على المساعدة الدولية على مدى عدة سنوات عن طريق اتفاقات متعددة الأطراف وثنائية لتمكينه من الوفاء بالتزاماته في مجال حقوق الإنسان في قطاعات الأمن والشؤون الإنسانية والتنمية<sup>(82)</sup>.

96- وتعاون الصومال مع المجتمع الدولي عن طريق مواصلة العمل مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومع المؤسسات المالية الدولية.

97- واستمرت المساعدة التقنية التي تقدمها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الشريكة في مجال بناء القدرات طوال فترة تعليق الانتخابات التي تعذر خلالها مواصلة العمل التشريعي والسياسي<sup>(83)</sup>. وقد علّق بعض الشركاء الدوليين دعمهم لميزانية الصومال بسبب تأخير العملية الانتخابية، بينما واصلت جهات أخرى تعاونها مع الصومال<sup>(84)</sup>. واستأنف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أنشطتهما مع الصومال، وساعده على بلوغ نقطة الإنجاز في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون.

98- ولا يزال تقرير إطار المساءلة المتبادلة لعام 2020 للصومال هو البرنامج الرئيسي للمساعدة والتعاون الدوليين من قبل الدول التي اتخذت خطوات فردية أو جماعية لدعم الأعمال الكامل للحقوق المعترف بها في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

99- وتسلم الخبيرة المستقلة بأن التعاون الدولي من أجل إعمال جميع حقوق الإنسان يقع على عاتق الحكومة، وتدعو إلى التصديق على المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وتنفيذها تنفيذاً كاملاً، واعتماد تدابير تشريعية وسياساتية مناسبة، وتنفيذ التوصيات المقبولة أثناء الاستعراض الدوري الشامل للبلد<sup>(85)</sup>. كما تحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه للانتعاش في الصومال، في خضم العديد من الأزمات العالمية.

## سادساً - استنتاجات وتوصيات

100- تحيط الخبيرة المستقلة علماً بترتيبات الانتقال الأمني المتمثل في تحويل بعثة المراقبين العسكريين التابعة للاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة الاتحاد الأفريقي الانتقالية إلى الصومال،

(82) انظر الرابط <https://www.ohchr.org/en/special-procedures/sr-internally-displaced-persons/international-standards>.

انظر أيضاً ميثاق الأمم المتحدة، المادة 1(3).

(83) انظر S/2021/723 و S/2021/944 و S/2022/101.

(84) انظر الرابط <https://www.hrw.org/world-report/2022/country-chapters/somalia>.

(85) A/HRC/48/11.

وانتخاب حسن شيخ محمود رئيساً في 15 أيار/مايو 2022. وتشير هذه التطورات الأخيرة إلى عودة الصومال إلى مسار الإصلاح.

101- وأشارت إلى أن المقاييس المرجعية السبعة تعتمد على العمليات التشريعية الحالية التي يجري إنجازها في غضون عام، وأن المسائل المعنية بلغت مراحلها النهائية. ومما يؤسف له أن تأجيل الانتخابات لم تترك مجالاً لإحراز تقدم بشأن هذه المسائل. وسينقل استكمال الإجراءات التشريعية والسياساتية المتعلقة إلى البرلمان والحكومة الجديدين. وتشمل هذه التدابير مراجعة الدستور، ومشاريع القوانين المتعلقة بحقوق المرأة والطفل، وإنشاء اللجنة القضائية، فضلاً عن تعيين أعضاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

102- ويقف الصومال عند مفترق طرق بعد أن شرع في وضع بعض الأطر القانونية والسياسية والمؤسسية التي يمكن أن تنشأ على أساسها دولة ديمقراطية جديدة ملتزمة بحقوق الإنسان، بما في ذلك الجهود الرامية إلى الوصول إلى نقطة اتخاذ القرار في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ويبشر نهج الترابط الثلاثي ونهج الحلول الإنسانية الدائمة بالوصول إلى من هم أشد تخلفاً عن الركب، وبالاستفادة بصورة متزامنة من الفرص المتعددة، وتسخير أوجه الكفاءة والتعاون بين جميع أصحاب المصلحة.

103- وثمة فرصة أيضاً لقيام الحكومة بوضع حد لعمليات اعتقال الصحفيين واحتجازهم بدوافع سياسية، واستهداف دور الإعلام.

104- وتدعو الخبرة المستقلة الحكومة الجديدة إلى إعطاء الأولوية لحقوق الاقتصاد والاجتماعية والثقافية من أجل التصدي للآثار الصحية المدمرة لجائحة كوفيد-19، وإعطاء الأولوية للتعليم والتدريب بغية الاستفادة من رأس المال البشري الحيوي، والتصدي للجوع والمجاعة للذين يفاقهما تغير المناخ. وتتيح خطة التنمية الوطنية للفترة 2020-2024 فرصة لجميع أصحاب المصلحة لإحراز تقدم في تحقيق المؤشرات المرتبطة بالمعايير السبعة.

105- واسترشاداً بالقانون الدولي لحقوق الإنسان والمعايير الدولية الملزمة للصومال، تقدم الخبرة المستقلة التوصيات التالية إلى الحكومة فيما يتعلق بكل مقياس.

## 1- المقياس 1: تعزيز الأمن والسلم والمصالحة من أجل حماية المدنيين أثناء النزاع

106- توصي الخبرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) مواصلة تدريب قوات الأمن الوطنية، بما في ذلك قوات الشرطة وغيرها من الأجهزة الأمنية، عملاً بقرار مجلس الأمن 2628(2022)، بشأن القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني وقانون اللاجئين، وإجراء تقييم سنوي للتقدم المحرز نحو تحقيق تحسن بنسبة 20 في المائة خلال تنفيذ هذا المقياس؛

(ب) تزويد قوة الشرطة بما يكفي من الأموال والموارد، بما في ذلك المعدات والتدريب المناسبين، لتمكينها من حماية المدنيين، وتعزيز قدرتها على التحقيق بفعالية مع من يزعم ارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان والقبض عليهم؛

(ج) مواصلة تعزيز آليات المصالحة الوطنية والمحلية لضمان تهيئة بيئة آمنة تكفل التحقيق في العنف العشائري ومحاسبة مرتكبيه، مما يعزز الإطار العام للأمن والمساءلة في البلد؛

(د) إنشاء نظام للقوات المسلحة الصومالية لتسجيل الإصابات في صفوف المدنيين، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن 2628(2022)، من أجل فهم الوضع على أرض الواقع، وتوجيه اتخاذ القرارات المتعلقة بالوقاية والاستجابة؛

(هـ) إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة ومستقلة في مزارع القتل غير المشروع والإصابات والعنف الجنسي ضد المدنيين، ونشر التقارير الكاملة للجان التحقيق والتدابير التأديبية المتخذة ضد أفراد قوات الأمن الذين تثبت إدانتهم بارتكاب هذه الأعمال؛

(و) إجراء حوار وطني بشأن اعتماد وقف اختياري لاستخدام عقوبة الإعدام، ريثما يتم إلغاؤها؛

(ز) مواصلة المطالبة بمساءلة أفراد القوات الدولية التي تقاتل في الصومال، بغض النظر عن رتبهم أو جنسياتهم، عن الخسائر التي يتسببون في وقوعها في صفوف المدنيين، عن طريق إجراء تحقيقات فورية وشاملة ونزيهة، ودفع تعويضات عن الوفيات والإصابات التي لحقت بالسكان المدنيين.

## 2- المقياس 2: توطيد دعائم سيادة القانون والمساءلة والعدالة الانتقالية

107- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) مراجعة إحياء اتفاق جوهر لعام 2018 بشأن طرائق إقامة نظام قانوني متكامل للعدالة والإصلاحات في الصومال، بهدف ربطه بالنموذج الشرطي الجديد بحلول عام 2024.

(ب) استكمال عملية مراجعة الدستور واعتماد دستور جديد يتوافق مع القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان بحلول نهاية عام 2023؛

(ج) وضع قانون قضائي اتحادي لتنظيم وإدارة نظام العدالة، بما في ذلك سلطات الإنفاذ؛

(د) إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان؛

(هـ) ضمان استقلال القضاء وشفافيته بغية الحد من الفساد وبناء الثقة في النظام القانوني؛

(و) تسريع اعتماد مشاريع القوانين المتعلقة بحلول نهاية عام 2023، ولا سيما مشروع القانون المتعلق بالجرائم الجنسية لعام 2018، على نحو ما وافق عليه مجلس الوزراء، ومشروع القانون المتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، ومشروع قانون قضاء الأحداث، ومشروع قانون حقوق الطفل، بما يتماشى مع قانون ومعايير حقوق الإنسان؛

(ز) زيادة ميزانية قطاع العدالة بغية تعزيز وتحقيق نهج يراعي الاعتبارات الجنسانية وتوفير الموارد البشرية الكافية؛

(ح) توسيع نطاق مختلف لجان السلام المحلية المعنية بالعدالة الانتقالية وزيادة عددها، عملاً بمبدأ المساواة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والتشريعات المتعلقة بالعفو.

## 3- المقياس 3: ضمان احترام حرية الرأي والتعبير والتجمع والحرية النقابية

108- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) كفالة تهيئة بيئة آمنة ومواتية للصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام، والإدانة الصارمة لجميع الهجمات ضدهم؛

(ب) إطلاق سراح الصحفيين والإعلاميين والمدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين؛

- (ج) إعلان وقف استخدام قانون العقوبات لعام 1964 ضد الصحفيين والإعلاميين، ومراجعة القانون وإجراء التعديلات المناسبة بحلول عام 2023؛
- (د) إنشاء آلية وطنية تتسق مع خطة عمل الأمم المتحدة بشأن سلامة الصحفيين ومسألة الإفلات من العقاب<sup>(86)</sup> من أجل التصدي لمضايقة واستهداف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام؛
- (هـ) الكف عن تخويف الصحفيين والعاملين في وسائط الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان ومضايقتهم واحتجازهم، وضمان إجراء تحقيق شامل في هذه الأعمال التي ترتكبها قوات الأمن الوطني وجهات فاعلة غير تابعة للدولة ومقاضاة مرتكبيها وتعويض الضحايا ودفع التعويضات؛
- (و) ضمان إجراء تحقيق شامل في انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان التي ترتكبها أجهزة الأمن والشرطة والجهات الفاعلة الأخرى التابعة للدولة وغيرها من جهات فاعلة غير تابعة للدولة ضد الصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، من قبيل التخويف والمضايقة والقتل والاعتقال والاحتجاز التعسفيين، ومقاضاة مرتكبيها وتعويض الضحايا وجبر الأضرار؛
- (ز) مراجعة قانون الإعلام المعدل لعام 2020 بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للصومال بدعم معايير حقوق الإنسان، بحلول نهاية عام 2023.

#### 4- المقياس 4: تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين في جميع مناحي حياة المجتمع

109- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

- (أ) اتخاذ تدابير عاجلة من أجل التوقيع والتصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وبروتوكول الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا، ومواءمة القوانين الوطنية مع هذه الصكوك لتوفير حماية أفضل للنساء والفتيات، بحلول عام 2024؛
- (ب) إجراء مراجعة شاملة للتشريعات المحلية بغية تحديد وإلغاء الأحكام التي تنطوي على تمييز ضد النساء والفتيات بحلول عام 2024؛
- (ج) اعتماد مشروع قانون الجرائم الجنسية لعام 2018 على وجه السرعة، بصيغته التي وافق عليها مجلس الوزراء؛
- (د) زيادة فرص وصول المرأة إلى العدالة وإصدار تشريع ينص على منح النساء حصة 30 في المائة من المناصب التي تُشغل بالتعيين أو الانتخاب، بما في ذلك تعيين النساء في الوظائف الفنية والإدارية في نظام العدالة الاتحادي للدولة؛
- (هـ) إدماج القضايا الجنسانية وقضايا حقوق الإنسان في الدورات التدريبية بهدف تعزيز قدرات الموظفين القضائيين وقوات الأمن بحلول نهاية فترة الخطة؛
- (و) إزالة جميع الحواجز التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية والعامّة، بما في ذلك عن طريق وضع خارطة طريق لتنفيذ ميثاق المرأة الصومالية، وتنفيذ حصة الـ 30 في المائة لتمثيل المرأة ومشاركتها في العمليات الانتخابية وإيجاد وسيلة لتحقيقها؛

(86) انظر الرابط [https://en.unesco.org/sites/default/files/un-plan-on-safety-journalists\\_en.pdf](https://en.unesco.org/sites/default/files/un-plan-on-safety-journalists_en.pdf)

(ز) زيادة معدلات التحاق الفتيات بالمدارس وبقائهن في جميع المستويات التعليمية وزيادة فرص العمل والتدريب للنساء بنسبة 2 في المائة سنوياً طوال مدة الخطة.

5- المقياس 5: ضمان احترام حقوق الطفل وتشجيع تمكين الشباب

110- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) اعتماد مشروع قانون شامل بشأن حقوق الطفل، وفقاً لاتفاقية حقوق الطفل، بحلول عام 2023؛

(ب) التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة، والميثاق الأفريقي لحقوق الطفل ورفاهيته؛

(ج) ضمان حق كل طفل مسلوب الحرية بسبب ارتباطه بالمجموعات المسلحة في الحصول فوراً على المساعدة القانونية وغيرها من المساعدات المناسبة، تماشياً مع إجراءات التشغيل الموحدة لعام 2014 بشأن استقبال وتسليم الأطفال المنفصلين عن المجموعات المسلحة؛

(د) الاستثمار في نظام تعليمي على الصعيد الوطني بحلول نهاية عام 2023 وضمان حصول جميع الأطفال على التعليم الابتدائي وإتمامه على قدم المساواة، ومعالجة الفجوة القائمة بين الفتيات والفتيان؛

(هـ) زيادة التحاق الفتيات بالمدارس وتحسين معدلات بقائهن عن طريق تخصيص موارد مناسبة في الميزانية؛

(و) مواصلة زيادة عدد مراكز تنمية المهارات بغية تمكين الشباب في جميع أنحاء الصومال وتكثيف الجهود لتعزيز وضمان حصولهم على فرص العمل والتدريب الداخلي والتدريب المهني والتلمذة المهنية؛

(ز) تنظيم وتحديد حصة لمشاركة الشباب في جميع جوانب العمليات السياسية والمتعلقة بالسلام والأمن؛

(ح) ضمان تصنيف جميع البيانات المتعلقة بالأطفال في قطاعات التعليم والصحة وغيرها من القطاعات حسب نوع الجنس والعمر، من أجل إدراج المنظور الجنساني في تخطيط هذه البرامج وتنفيذها ورصدها؛

(ط) إعطاء الأولوية للاستثمار الاستراتيجي في صحة الشباب وتعليمهم، وتمكين الشباب والأطفال من أجل تسخير وتسريع التحول الديمغرافي.

6- المقياس 6: تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية - تحسين فرص الحصول على الرعاية الصحية والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية ومستوى معيشي ملائم

111- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) الوفاء بالالتزام بتحسين فرص الحصول على الخدمات المتكاملة في مجال الصحة والتغذية من خلال مجموعة الخدمات الصحية الأساسية بزيادة مخصصات الميزانية الحكومية بنسبة 15 في المائة على النحو الموصى به في إعلان أبوجا لعام 2001 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى ذات الصلة؛

(ب) الإسراع في توفير 100 بئر ومستجمعات مياه من أجل تجميع وتخزين المياه في المناطق الريفية والمدارس ومناطق السكن، من أجل تحسين فرص الحصول على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بنسبة 20 في المائة بحلول عام 2024؛

(ج) اعتماد وقف فوري لعمليات الإخلاء القسري ومنح التعويضات المناسبة وتوفير خيارات عملية لإعادة التوطين أو الإدماج المحلي بغية الحد من عمليات الإخلاء بنسبة 50 في المائة بحلول عام 2024؛

(د) اعتماد قانون العمل المنقح وإجراء عمليات التفتيش وإعداد تقرير سنوي عن امتثال الكيانات العامة والخاصة لمعايير العمل من أجل تعزيز المساءلة؛

(هـ) تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحلول الدائمة.

7- المقياس 7: حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجموعات المهمشة

112- توصي الخبيرة المستقلة الحكومة بما يلي:

(أ) اعتماد تشريعات شاملة تحظر جميع أشكال التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة والأقليات والمجموعات المهمشة، وتعزيز وحماية ممارسة حقوقهم، بحلول عام 2024، عن طريق التعجيل بإزالة الحواجز التي تمنع هذه الفئات من التمتع الكامل بحقوقها؛

(ب) اعتماد القانون الوطني بشأن الإعاقة وتشغيل الوكالة الوطنية للإعاقة بحلول نهاية عام 2023، من أجل تحسين الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة؛

(ج) اتخاذ جميع التدابير اللازمة للقضاء على التمييز ضد عشائر الأقليات والمجموعات المحلية المهمشة، وتحديد حصص لتعزيز مشاركتها وتمثيلها في الهياكل السياسية وهيئات صنع القرار.